



# الجمعية التعاونية

## متعددة الأغراض بالزلفي

سياسة جمع التبرعات

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م



[www.coopzulfi.com](http://www.coopzulfi.com)

٩٢٠٠١٠٧٢٣

الزلفي - طريق الملك سلمان



## سياسة جمع التبرعات

الغرض من هذه السياسة التعريف بالمبادئ والإرشادات الخاصة لجمع التبرعات بمختلف مصادرها في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي.

أولاً: نطاق شمول السياسة:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة في جمع التبرعات والمسؤوليات المحددة لجامعي التبرعات ومانحيها، وفيما يتعلق باستخدام الأموال والمسؤولية عنها في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي.

ثانياً: بيان السياسة:

تضمن الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي وكل من يتبعها على أن:

١. تعمل دائماً بطريقة تتسم بالعدالة والأمانة والاستقامة والشفافية.
٢. تلتزم في جميع أنشطتها بقوانينها السارية ولوائحها ومبادئها وممارساتها.
٣. يعتبر مجلس إدارة الجمعية التعاونية أنفسهم مسئولين أمام من قدموا إليهم الأموال، وعليهم الامتناع عن استخدام الرسائل أو الرسوم والصور التي تستغل بؤس الإنسان أو تمس كرامته بأي شكل.
٤. لا يستغل منسوبو الجمعية التعاونية موقعهم لتحقيق منفعة شخصية وعليهم ألا يقبلوا تعويض سوى أجرهم أو الأتعاب المحددة لهم.
٥. تُستخدم جميع الأموال التي تم جمعها في الأغراض الذي جُمعت من أجلها، وذلك خلال الفترة الزمنية التي اتفق عليها.





٦. تلتزم الجمعية التعاونية بأي لائحة تصدر من الجهات المشرفة عليها، بشأن حقوق المتبرعين، ويحق للمتبرعين أولاً وقبل كل شيء الحصول في حينه على المعلومات الكاملة عن كيفية استخدام أموالهم.
٧. تبقى تكلفة جمع التبرعات في جميع الحالات محصورة في نسبة مئوية من الدخل مقبولة عامة داخل أوساط مهنة جمع التبرعات ومن الجمهور، ويكون هناك توازن مناسب بين التكاليف والدخل والجودة.
٨. يطبق نظام محاسبي معترف به لتتبع حركة التبرعات ومراقبتها وإعداد تقارير دقيقة في حينه ونشرها علناً، متضمنة المبالغ التي تم جمعها وكيفية إنفاقها والنسبة الصافية المخصصة للهدف أو للنشاط.

### ثالثاً: المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي وعلى جميع الأفراد الذين يتولون جمع التبرعات من القطاع العام أو الخاص أو غير الربحي أو من المصادر الأخرى، ويشجع أولئك الذين يُستخدمون لجمع التبرعات على توقيع مدونة القواعد الأخلاقية والسلوك المهني.

### إقرار السياسة:

إنّ هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من وثائق الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها، كما تُعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

